التنمية تتعدى اقامة المشاريع - انها بناء مجتمع

محاضرة

القاها سمو الامير حسن ولي العهد المعظم

في

جامعة اليرموك ٢٢/١١/١٩٨٠ .

الخطاب

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد رئيس الجامعـــــة

ايها الاخـوة والاخـــوات

انه لمما يبعث في نفسي الغبطة والسرور أن أتحدث اليكم اليوم فـي جامعتكم الفتيـــة .

ويودى أن ابدأ كلمتي بالتعبير عن اعتزازى بجامعتكم التي تتوســط منطقة لها ذكريات تاريخية عزيزة على قلوبنا . فاليرموك تجسّد في افكارنا وفي ذاكرة التاريخ رمزا لما يحققه الايمان والعلم الواعية .كما تجسد أهمية النوعية وكيف ان الانسانَ المؤمن يذلل ماعلم من الصعاب . وماأحوجنـــا في هذه الفترة الحرجة من تاريخنا لان نعي هذا الدرس جيدا وأن نركـز على بناء الانسان الواعي المؤمن . واملنا كبير في أن تبث جامعتكم هـذه الروحَ في أبنائنا وان يتخذوا من الايمان والعلم اداة يجابهون بهـــا العقبات والتحديات . ولا شك في ان امالنا المعلقة عليكم كبيرة واهمهـا ان يصبح أسمُ اليرموك تجسيدا ورمزا لمستقبل واعد ، وان تكون جامعتكـم الرباط الوثيقَ بين الماضي العريق والمستقبل المشرق مكرسة روح العلـم والاكتشافِ لخدمة هذا البلد والمنطقـة .

أود أن اشاطِرَكم اليوم بعض الافكار حول موضوع التغير الاقتصـادى الاجتماعي في بلدنا . لقد حقق هذا البلد منذ مطلع الخمسينات معـدلات نموٍ اقتصادية عالية رغم المصاعب الجمه . فبعد احداث عام ١٩٤٨ أرغـم

من حوالي ٢٦٠,٠٠٠ طن في عام ١٩٧٥ الى حوالي ٣٥٠,٠٠٠ طن في عام ١٩٧٩ . وبالطبع فان لتنفيذ مشاريع الرى واعتماد الطرق الزراعية الحديثة والخدمات المتكاملة في وادى الاردن الدور الرئيسي في تحقيق هذه الزيادة .

اننا مع الاسف لا نزال نفتقر الى نظرة متكاملة الى القطاع الزراعي فالمؤسسات العاملة به عديدة وتتداخل صلاحياتها وفي بعض الاحيان لا تكون اولويات هذه المؤسسات واهدافها متطابقة مع اولوياتنا واهدافنا الوطنية . ولا اظن اني ابالغ اذا ما قلت بأن معالجة المشكلة الزراعية في بلدنا ستكون من اهم الامور التي سنجابهها في خطتنا الخمسية القادمة خاصة لما لهذا القطاع من ثقل في معادلة الاستقرار الاقتصادى والاجتماعي . وما احوجنا لان نعطي الوقت والتفكير الكافيين لهذا القطاع لكي نضمن جزءا اساسيا من امننا الا وهو الامن الغذائي .

ايها الاخوة

في بلد كالاردن يعتبر الانسان اساس ثروته واغلى مصادره ركزت خططنا المتتالية على موضوع تنمية المصادر البشرية . ان قوانا البشرية وأن كانت قليلة كما فانها من النوعية العالية التي ساهمت بجدارة في تنمية بلدها والاقطار الشقيقة . ولكن الطلب يتزايد على قوانا العاملة المدربة من الاقطار الشقيقة بحيث يعمل الآن حوالي ثلث هذه القوى خارج الاردن وقد نجم عن التناقص في عرض القوى المدربة وخاصة في السنين الاخيرة تواجد اعداد متزايدة من العمال العرب والاجانب ، معظمها غير ماهرة واذا ما امعنا النظر في هذا الموضوع وجدنا أن القوى العاملة الاردنية

داخل البلاد لاتزيد على خمس السكان . والاسباب لذلك معروفة ومنها كون مجتمعنا شاب نسبيا عمر نصفه اقل من خمسة عشر عاما. كما أن مساهمة المرأة في ميدان العمل قليلة .

ومن هنا فمن المحتمل ان نستمر في مواجهة ظاهرة نقص القوى العاملة المدربة اللازمة لسد حاجات البرامج التنموية الطموحة التي ستقبل عليها البلاد . وينطبق هذا القول خاصة على الفئات العمالية الماهرة . واذا ما اردنا فعلا أن نُوجه قوانا البشرية نحو سبل الانتاج واكتساب المهارات التكنولوجية الحديثة فعلينا زيادة الاهتمام بالتدريب المهني والفني . والواقع أنه لا يمكن التخطيط لأعداد ونوعيات التدريب المطلوبة بمعزل عن الحركة الاقتصادية في الاقطار الشقيقة . وهنا يجدر بنا أن نُركز على ضرورة الاخذ بمبدأ النظرة التكاملية على مستوى المنطقة العربية بحيث تؤخذ متطلبات المنطقة ككل في الاعتبار . كذلك فانه من الممكن وضع برامج تنمية قوى بشرية تشمل عدة اقطار عربية . واذا ما توصلنا الى تطبيق هذا المفهوم نكون قد قطعنا خطوة مهمة في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي .

ومن الجوانب الهامة في تخطيط القوى البشرية تخطيط التعليم العالي . يتخرج من مدارسنا الثانوية الآن الاف الطلبة الطموحين المتحفزين لمتابعة الدراسة الجامعية . ورغم انشاء جامعتين في بلدنا وقرب انشاء جامعة ثالثة مع اقامة العديد من الكليات المتوسطة فلا يتوقع أن تفي هذه المؤسسات بطلب ابنائنا على التعليم العالي .

ويلاحظ أن اعداد الخريجين في بعض التخصصات العالية كالطب والهندسة مثلا أخذت تفوق احتياجات بلدنا الحالية . كما أن الخريجين في بعض التخصصات الانسانية والادبية قد يجدون صعوبة فائقة في الحصول على عمل يتناسب وتحصيلهم الجامعي .

من هنا تبدو لنا أهمية تحديد تصوراتنا حول تدريب وتعليم كافة فئات القوى العاملة مع أخذ البعد العربي بعين الاعتبار .

ايها الاخوة

من المجالات الحيوية التي نوليها الاهتمام البالغ مسألة البحث العلمي ونقل التكنولوجيا . أن تطوير وتنمية القدرات العلمية الذاتية هو جزء اساسي من التنمية المتكاملة . لكن مانشهده الان في منطقتنا العربية يشير الى اعتماد متزايد على التكنولوجيا المستوردة بدون محاولات جادة كافية لتوطينها ،كما ويبدو أن استيراد الالات المعقدة والمصانع التي تتولى بناءها كاملة الشركات الاجنبية يعادل في ندرة البعض نقلا ناجحا للتكنولوجيا . والواقع أن هذه الطريقة تؤدي بدورها للاعتماد المتزايد على الخبرات الاجنبية في بناء وتشغيل وصيانة مثل هذه المنشآت وبالتالي الى زيادة التبعية التكنولوجية . لقد نادينا في اكثر من مجال بضرورة انشاء مراكز عربية متخصصة تقوم بتقديم الاستشارات والحلول المناسبة لظروف المنطقة وتعزز اعتمادنا على انفسنا . ويمكننا في هذا المجال الاستفادة من تجارب بعض الدول النامية كالهند والمكسيك وكوريا الجنوبية التي قطعت شوطا لابأس به في توطين التكنولوجيا .

واذا نظرنا الى مجال البحث العلمي لوجدنا أن مقدار الجهد المبذول في كافة الاقطار العربية لا يقارب الامكانات الحالية لا متنا ولا يتناسب مع طموحاتها .

فاذا قارنّا نسبة ما تخصصه الدول العربية من دخلها القومي الاجمالي للبحث العلمي لوجدنا أنها لا تقارب نسبة ال ١٪ والتي اوصت بها الامم المتحدة . فمثلا حين دعت خطتنا الخمسية الحالية الى اعتماد هذه النسبة فاننا لم نتعد عمليا نسبة ٠٫٤٪ وهو معدل الانفاق في عام ١٩٧٦ . كما أن المصادر البشرية المكرسة لهذا الحقل الهام قليلة ولا تكاد تتجاوز عشر ما تخصصه اسرائيل لهذا الغرض .

اننا في تطلعنا الى اعطاء البحث العلمي الاهمية التي يستحقها في الاردن وعلى مستوى الوطن العربي ندرك أن المصادر البشرية الكفوءة متوفرة وان كان لا يحسن استغلالها في كثير من الاحيان ، كما أن توفير المصادر المالية الكافية على النطاق العربي لا يمكن أن يشكل عبئا ثقيلا . ولكن العقبة الرئيسية في نظرى تكمن في النطاق المؤسسي حيث تفتقر المؤسسات والمعاهد المخصصة للبحث العلمي الى المستلزمات الواجب توفرها من تخطيط سليم واهداف واضحة ودعم كافي ، كما أن المؤسسات الكفوءة المخصصة لرسم سياسة البحث العلمي غائبة في كثير من الاقطار العربية .

وان لي كبير الامل في أن تدرك حجم واهمية هذه المشكلة وان نسرع في صياغة سياسة مرنة وواضحة للبحث العلمي في بلدنا ، تساهم بها مؤسسات البحث العلمي ومنها جامعتكم والجامعة الاردنية والجمعية

العلمية الملكية،وبالتعاون والتنسيق فيمابين هذه المؤسسات يمكن استغلال مصادرها المتاحة على أفضل أوجه . كما نأمل من كل من هذه المؤسسات أن تكون في نفس الوقت واقعية بحيث تركز على معالجة مشاكل بيئتها وطموحة بحيث تبقى على اتصالٍ دائم بآخر ما يتوصل اليه العلم من منجزات وتحاول تطوير قدراتها في ضوء ذلك .

ايها الاخوة

اننا في هذه الظروف التي تجابه فيها امتنا اصعب التحديات والمتغيرات لنؤمن بأن العمل العربي الهادف الموحد قدير بأن يذلل ما يعترضها من صعاب . فيتوفر في الوطن العربي من المصادر البشرية والطبيعية والمالية ما هو كاف ،اذا ما أحسن استغلاله لاعطاء الانسان العربي حياة كريمة تمكنه من اللحاق بركب الحضارة ومعاودة مساهمته الخلاقة في تسييرها . فالأمة التي انجبت البيروني وابن الهيثم وابن خلدون قادرة على أن تعطي العالم امثالهم ثانية .

الا أن بودي أن أبين أن احد المتطلبات الاساسية لتوحيد الجهود العربية على اساس ايجابي هو اتخاذ قرارات عقلانية نتيجة دراسة منطقية بعيدة عن العاطفة والانفعال ومن ثم التزام سائر الاطراف بتطبيقها وايجاد الوسائل الفعالة لمتابعة تنفيذ هذه القرارات .

ان لقاءات الاخوان العرب في سائر مجالات العلم والمعرفة والمؤتمرات لهي جزء هام من العمل العربي الموحد . وما مؤتمر القمة القادم الا تعبير عن رغبة امتنا في مواصلة العمل الموحد البناء على اعلى المستويات . وان انظارنا جميعا لتتجه للقادة العرب في اجتماعهم القادم في عمان آملين ان يواجهوا التحديات الجمة والمسؤوليات التاريخية

الملقاة على عاتقهم . لقد اثبت المسؤولون العرب د وما أن الخلافات فيما بينهم تزول وتندثر في مواجهة اعداء الامة الحقيقيين . وما هذه الخلافات بين الاخوة في اكثر الاحيان الا حول اساليب عمل مختلفة تهدف كلها الى هدف موحد هو تقدم هذه الامة ورفعة شأنها .

وان الحق كل الحق لابناء هذه الامة وللاجيال القادمة ان يتوقعوا من قادتهم تجاوز نقاط الخلاف فيما بينهم وأن يحركوا طموحات هذه الامة وآمالها الى الامام على طريق التنفيذ والبناء. ونسأل من الله العلي القدير أن يوفقهم في ذلك كل توفيق .

وختاما الى الاخوة والاخوات اتمنى للجميع كل توفيق ونجاح وأن يؤدي كل منا دوره على أحسن وجه لما فيه خير بلادنا وامتنا .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

مئات الالاف من اللاجئين الفلسطينين الذين شردهم العدوان الصهيوني الى النزوح الى هذا البلد . ولكن عملية البناء والمجابهة سارت بخطى حثيثة مؤمنة بأن الصمود العسكري يجب أن يدعمه بناء اقتصاد قوي ووطن متماسك . وبعد ان بدأنا مسيرة البناء وقطعنا أقل من عقدين من الزمن فرض علينا العدو الصهيوني عدوان عام ١٩٦٧ ففقدنا الضفة الغربية ، ومرة اخرى اضطر مئات الالاف من الاهل الى النزوح الى الضفة الشرقية وقد ادت الحرب وفقدان الضفة ومسؤوليات الدفاع الى توقف جزئي في برامج النمو المخطط .

وما أن حل عام ١٩٧٣ كما تعلمون حتى تابعنا المسيرة ثانية فابتدأنا بخطة التنمية الثلاثية التي اعادت الى اقتصادنا الذي انهكته الحرب حيوية وقوة مكنته من الوقوف بثبات ومتابعة طموحاته بكل عزم وثقة . لقد تمكنت الخطة الثلاثية من ايجاد فرص تشغيل كافية لاستيعاب البطالة في الاقتصاد الوطني في مطلع السبعينات كما حققت معدلات سنوية للنمو حقيقي في الدخل القومي الاجمالي بلغت حوالي ٧٪ وكانت النسبة السنوية المماثلة للدخل المحلي الاجمالي حوالي ٦٪ ثم تلت ذلك الخطة الخمسية التي قاربت على الانتهاء . لقد كان من النقاط البارزة في هذه الخطة بذل محاولة جادة لاستغلال مواردنا الطبيعية . حيث ورد في هذه الخطة مشاريع محددة مثل مشروع البوتاس ومشروع التوسع في انتاج الفوسفات ومشروع الاسمدة الكيماوية . وتشير الارقام المتوفرة الى أن معدل نسب نمو الانتاج القومي الاجمالي بلغ حوالي ١٠٪ في السنة بالاسعار الحقيقية وبلغ معدل الدخل الفردي في عام ١٩٧٩ حوالي ٣٩٥ دينارا بالاسعار الجارية .

لقد أدت عدة عوامل داخلية وخارجية الى عدم انجاز أحد الاهداف المتعلقة بتغيير بنية اقتصادنا الا وهو تقليص الاهمية النسبية لقطاعات الخدمات وزيادتها لقطاعات الانتاج السلعي . فحين ارتأت الخطة أن يكون مجموع نصيب مساهمة قطاعات الزراعة والصناعة والتعدين والانشاءات والكهرباء والمياه حوالي ٤٤٪ من الانتاج المحلي الاجمالي في عام ١٩٨٠ الا أن الارقام الأولية تشير الى أن النسبة الفعلية ستكون حوالي ٣٩٪ ويتطلب هذا منا مواصلة الاهتمام بقطاعات الانتاج السلعي في خطتنا القادمة .

لقد أظهرت تجربتنا التنموية مقدرة هذا البلد على مجابهة التحديات الصعبة بكل ثقة . فلا المعوقات الجمة ولا شحة المصادر الطبيعية حالت دون متابعة جهدنا نحو تحقيق التقدم . لقد اظهر مواطنينا بكل اعتزاز مقدرته على وضع الطموحات العالية وعلى بذل المجهود اللازم لتحقيقها . وليس بالخافي على أحد بأن عملية البناء المستمرة مع الصمود على أطول خط للمجابهة مع العدو لهما شهادة عملية على امكانية هذا البلد على التخطيط والبذل والانجاز .

وبمثل ما أولينا من عناية لبناء قدرتنا الاقتصادية والدفاعية فقد بذلنا قصارى جهدنا لمجابهة الاحتلال الاسرائيلي للارض العربية . هذا الاحتلال الذى يشكل تهديدا مستمرا للوجود العربي في الارض المحتلة وخارجها ، خاصة باقامة المستعمرات على الارض المحتلة ومحاولته الدائمة

لتهويد ها والعمل على بلقنة المنطقة العربية . وقد قمنا وبالتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية ومؤازرة الاشقاء العرب بوضع استراتيجية مفصلة لدعم صمود الاهل في الارض المحتلة ومقاومة ضغوط الاحتلال الذى يهدف الى تفريغ الارض العربية من اهلها والسيطرة على مصادرها . فالتنمية والصمود هما في نظرنا متلازمان .

أيها الاخوة والاخوات :

انني اعتقد بأن مفهوم التنمية الاساسية لهذا البلد يجب أن يكون مفهوما ديناميكيا متطورا ، اساسه بذل أقصى جهد لتأمين افضل مستوى ممكن لحياة المواطن بحيث يوفر له مستوى معيشة كريم ضمن اطار اجتماعي يضمن له العيش بحرية وكرامة ، وأن يستغل طاقاته للمساهمة الفعالة في بناء بلده . ومع ايماننا بافساح المجال لحرية العمل الاقتصادى الا أن الدولة مسؤولة عن ضمان مستوى معقول من العدالة بحيث تتدخل لضمان حق كافة المواطنين في العيش الكريم والا يقتصر ذلك على فئة معينة . كما ترى الدولة بأن عليها في كثير من الاحيان اخذ زمام المبادرة في مشاريع اقتصادية قد يتعذر على القطاع الخاص القيام بها .

ان معادلة تحقيق التقدم والرخاء لكافة المواطنين ستتم باسلوب متوازن ، يأخذ في الاعتبار ضرورة تحقيق الاحتياجات الاساسية للمواطنين . مع ايجاد توازن في التقدم بين الريف والمدينة . ومن مرتكزات هذا الاسلوب

تحقيق تنمية متكافئة بين مختلف مناطق المملكة واقاليمها . كذلك فأن زيادة الاعتماد على النفس واستخدام مصادرنا المحدودة افضل استخدام ستحظى بأهمية متزايدة في خططنا المستقبلية . كل هذه المفاهيم بالطبع لابد أن تطبق ضمن أطار ثقافي وحضارى شامل مستمد من واقع حضارتنا وتراثنا ، يتقبل الجيد والمثبت من تجارب الامم الاخرى ويرفض التقليد لمجرد حب التقليد .

ايها الاخوة

وفي ضوء هذه المفاهيم الاساسية أود أن استعرض هنا بعض النقاط حول مشاكل هامة نلمسها في بلدنا وحول حلول مقترحة يمكن أن تعزز اتجاهنا نحو اتباع اسلوب متكامل وشامل في التنمية الاقتصادية - الاجتماعية. فكسائر التجارب التنموية السريعة في العالم ، اظهرت لنا تجربتنا عدة جوانب هامة في حياتنا الاقتصادية والاجتماعية تتطلب المزيد من العناية والتفكير . ان عرض مشاكلنا باسلوب عقلاني واتاحة المجال امام الحوار البناء كفيل بأن يظهر لنا حقيقة الوضع ويقدم لنا بدائل ممكنة .

فمن الخصائص البارزة لبنية بلدنا الاقتصادية تركيز الكثير من الفعاليات الاقتصادية في العاصمة وحولها . فمثلا يتركز في العاصمة وحدها حوالي ثلث سكان الضفة الشرقية ويتواجد في محافظة العاصمة حوالي ٨٥٪ من المنشآت الصناعية الكبيرة . كما أن العديد من الدوائر الحكومية والمؤسسات العامة يقتصر تواجدها في معظم الاحيان على

العاصمة التي هي بالفعل مدينة مهيمنة من حيث تمتعها بالخدمات والتسهيلات وتواجد مراكز اتخاذ القرارات . فالتغير السريع في التركيب السكاني والاجتماعي احدث ضغوطات في قرانا ومدننا نجم عنها هجرة من الريف الى المدن مصحوبة بتقلص في دور الزراعة وبالتركز السكاني والعجز المتزايد في انتاجنا الزراعي بنواحيه المختلفة

لقد لمسنا اهمية توزيع النشاطات الاقتصادية على مختلف انحاء المملكة بصورة اقتصادية وعادلة ، وقد نص احد اهداف الخطة الخمسية على ذلك صراحة . وبرز اهتمام خاص بعد ذلك بمبدأ التخطيط الاقليمي المتكامل كاسلوب عمل يحاول التقريب بين واقع المواطن وبين عملية التخطيط العومي . على أنه يمكن القول بأن التنفيذ الفعلي لاول عملية تخطيط اقليمي هادفة تركز على وادى الاردن وهي بحق تجربة قدمت حلولا محلية متكيفة مع بيئتنا . فاستعمال مصادر المياه في الوادى بشكل منظم واستغلال الاراضي الزراعية على شكل وحدات زراعية اقتصادية غير قابلة للتفتت مع تجهيز البنية الاساسية المكملة من طرق ومدارس وعيادات صحية واسكان . كل هذه العوامل تشكل جزءا من مخطط متكامل يضع في الاعتبار الاول أن التنمية هي بناء مجتمع اكثر من كونها تنفيذ مشاريع . ورغم ان تنفيذ الخطط الطموحة لمنطقة وادى الاردن لم يستكمل بعد الا ان الانجازات تسير الى تجربة ناجحة في عملية التخطيط الاقليمي المتكامل بدأت باعطاء ثمارها من زيادة الانتاج الزراعي ومن بناء المجتمعات الريفية المتكاملة واجتذاب السكان نحو العمل والاقامة في هذه المنطقة الريفية .

وعلى صعيد آخر فقد تم تقسيم البلاد الى عدد من الاقاليم وبدء بوضع خطط اقليمية مفصلة لبعضها . فقد استكملت خطط لكل من اقليم عمان البلقاء واقليم اربد ومن المؤمل ان يتم تقريبا اعداد خطة مماثلة لاقليم الجنوب ، كما ستتخذ الترتيبات اللازمة لبدء دراسة لاقليم الكرك . ان ادخال منهج تخطيط اقليمي شامل ليغطي انحاء البلاد ليس بالامر السهل ،فعدا عن الصعوبات الفنية التي تواجه عادة عند استخدام اسلوب جديد من العمل ، يوجد هناك صعوبات ادارية ومؤسسية يجب تفهمها ودراستها لضمان نجاح جهودنا . واول مبدأ يجب توضيحه هو ان التخطيط الاقليمي لا يقتصر على تخطيط استعمالات الارض بتخصيص المواقع المحددة للنشاطات الاسكانية والزراعية والصناعية والتجارية . كما ان أي تخطيط اقليمي يجب ان يكون بطبيعته ديناميكيا مرنا يستجيب للمتغيرات المتعددة . وعلى هذا الاساس فان الخطط الاقليمية الموضوعة ماهي الا تصورات مبدئية لتوزيع موارد ونشاطات الاقليم المختلفة تحدث وتعدّل دوريا وفي ضوء الحاجة .

ايها الاخوة

ان مبدأ التخطيط الاقليمي مرتبط ارتباطا وثيقا بتنمية الحكم المحلي في الاقاليم . وفي الواقع لا يمكن فصل عملية التنمية الاقليمية عن تطوير الحكم المحلي والنهوض بشأنه ليستطيع الاستجابة لمطالب المواطنين واحتياجاتهم . لقد اتجه العمل في بلدنا قبل فترة نحو تطوير اللامركزية بحيث تتواجد دوائر الحكومة في المحافظات والالوية بصورة فعالة تمكنها من تلبية احتياجات المواطنين وتنفيذ الخطط المرسومة بسرعة وكفاءة .

الا اننا نؤمن بوجوب تنمية قدرات المواطن في كل مدينة وقرية بحيث يساهم في بناء وتسيير شؤون مدينته وقريته . كذلك فانه يجب ان تتوفر لدى الحكام الاداريين الصلاحيات والامكانيات الكافية لادارة شؤون مناطقهم . ونأمل بأن يعالجَ قانونَ الحكم المحلي المطروح للمناقشة الان هذه الامور بكفاءة وان يزيل الازدواجيه المتواجده بين بعض الاجهزة الادارية والتي تعيق سيرَ العمل .

ان من الامور التي يوليها قائد هذا البلد جلالة الملك الحسين اهتماما خاصا هي زيادة المشاركة المحلية في اتخاذ القرارات مما يرسخ دعائم الديمقراطية والشورى بين مواطنينا . فنحن نعلم بأن مطالب واحتياجات مجتمعاتنا المحلية كثيرا ماتفوق الامكانات المتوفرة ، وقد لا يدرك المواطنَ الحدود الفعلية لهذه الامكانات . لكن وضع المواطن امام مسؤولياته وتزويده بالتدريب والقدرة على اتخاذ القرارات كفيل في نظري بأن يولد عنده الروح الواقعية اللازمة . فلابد والحالة هذه من ان يشارك باختيار الاهم من بين بدائل مهمة وان يوازن بين المتطلبات والامكانات . وهكذا فان مثل هذه الممارسة لها فائدة في تعريف المواطن بحجم المشاكلَ التي تواجه البلاد سواء داخل بيئته المحليه او خارجها ، فكثير من المشاكل لايوجد حلول آنية سهله لها . وحتى ان توفرت كافة المتطلبات المالية والبشرية والادارية لها، فانها لن تحل بين عشية وضحاها فعنصر الوقت له دوره المهم ايضا .

وباختصار فان توطيد مفهوم الحكم المحلي سيكون له دور هام في بناء مجتمعنا الاردني على اسس من المشاركة وتحمل المسؤولية من قبل المواطنين .

ايها الاخـــوة

من الامور التي تستحوذ على اهتمامنا جميعا مسألة تدهور القطـاع الزراعي في المناطق البعلية وعجزه عن المساهمة في سد حاجاتنا المتزايده للغذاء . والمؤسف ان هذا الوضع ينطبق على منطقتنا العربية باجمعهـا التي اصبحت تعاني من خطر على امنها القومي عامة والغذائي خاصـــة باعتمادها المتزايد على استيراد الغذاء من اقطار معدودة . فيستورد العالم العربي حوالي نصف متطلباته من الحبوب ، وتصل النسبة الـــى حوالي ٩٠٪ لبعض المواد الزراعية الهامة . والملفت للنظر ان المستوردات الغذائية قد تزايدت بنسبة ١٣٪ سنويا منذ عام ١٩٧٣ بينما لم تتعـــد نسبة الزيادة في الانتاج الزراعي للعالم العربي عن معدل زيادة سكانه .

ان انتاجنا من القمح في الاردن لايكاد يسد ثلث حاجاتنا فـــي السنين الجيدة وينخفض الى حوالي ٥٪ من استهلاكنا في سنين القحـــط كما حدث عام ١٩٧٩ . كذلك فان تجارتنا الخارجية في المواد الغذائية تظهر عجزا يدعو الى القلق ، فلم تغط صادراتنا من هذه المواد اكثر مـن ربع مستوردات منها في عام ١٩٧٩ . واعتقد بان الكل يدرك مدى اعتمادنا المتزايد على استيراد المواد الغذائية من الخارج وبطرق نقل مكلفة احيانا لسد طلباتنا الاستهلاكية المتزايدة . ومع ذلك توجد هناك صورة مشرقـــة في انتاجنا الزراعي وهي انتاجنا المتزايد من الخضروات والذي ارتفـــع